

لأول مرة منذ 12 عاماً النفط يهبط إلى 28 دولاراً للبرميل



الاثنين 18 يناير 2016 12:01 م

تراجع سعر خام برنت، في بداية تعاملات الأسبوع، الاثنين 18 يناير 2016، إلى أقل من 28 دولاراً أميركياً للبرميل، للمرة الأولى منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2003، قبل أن يعاود الارتفاع مجدداً فوق 28 دولاراً للبرميل.

وحدث الهبوط عشية موافقة وكالة الطاقة الذرية الدولية، على رفع العقوبات عن إيران، التي التزمت بنود الاتفاق النووي مع الدول الكبرى (1+5)، لتنفيذ الأخيرة الاتفاق برفع العقوبات الاقتصادية عن طهران.

وتراجع سعر خام برنت إلى 27.67 دولاراً للبرميل خلال وقت سابق اليوم، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 28.32 دولاراً للبرميل بحلول الساعة (06:28 بتوقيت غرينيتش)، استمراراً لتخوّفات المتعاملين من أن يؤدي رفع طهران لكمية النفط نحو الأسواق العالمية إلى تسجيل تخمة غير مسبوقة في المعروض.

انخفاض محتمل

وقال الخبير الاقتصادي عبد الرحمن بن محمد الزومان، الرئيس وكبير الخبراء في مجموعة خبراء المخاطر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنه يتوقع تراجع سعر برميل النفط إلى 20 دولاراً للبرميل خلال مارس/آذار من العام الجاري.

وأضاف للأناضول، إن الطاقة الكاملة لإنتاج إيران من النفط، يبلغ 4 مليون برميل يومياً، مشيراً أن وصول طهران إلى طاقة الإنتاج القصوى، سيهوي بأسعار النفط لنحو 15 دولاراً للبرميل، بسبب تخمة المعروض المتوقعة.

وتراجع سعر برميل الخام الأميركي، إلى نحو 28.84 دولاراً للبرميل مقارنة مع سعر الافتتاح الذي بلغ 29.4 دولاراً للبرميل، بعد أن سجل أدنى مستوى له منذ 12 عاماً خلال وقت سابق اليوم، عند 28.36 دولاراً للبرميل.

وأكد وزير البترول السعودي علي النعيمي الأحد، أن عودة الاستقرار لسوق النفط الدولية "يحتاج بعض الوقت"، معرباً عن تفاؤله بالمستقبل، بحسب تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السعودية.

النفط الإيراني

ويتوقع أن تزيد طهران من ضخ النفط إلى الأسواق العالمية، بنحو 800 ألف برميل يومياً، خلال الأيام القادمة، بعد دخول رفع العقوبات عن طهران حيز التنفيذ السبت.

وتراجعت أسعار النفط الخام، بنسبة 75٪، منذ منتصف عام 2014، هبوطاً من 120 دولاراً أميركياً للبرميل، إلى أقل من 31 دولاراً في الوقت الحالي، ما دفع العديد من حكومات الدول المنتجة، لخفض نفقاتها، منها روسيا التي أعلنت الأربعاء، خفض النفقات الجارية للربع الأول من العام الجاري.

وتسبب هبوط أسعار النفط الخام، بتكبد الدول المنتجة تراجعاً كبيراً في إيراداتها المالية، وإجراءات تصحيحية في أسعار السلع، خاصة مصادر الطاقة، كانت الكويت آخر هذه الدول، التي تدرس خفض النفقات الجارية للديوان الأميري، وأسعار الوقود المباعة في الأسواق المحلية.